مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (2) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (2) 2012

تقدير أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية باستخدام النمذجة الرياضية

الدكتور خالد عليطو*

علا معلا**

(تاريخ الإيداع 23 / 2 / 2012. قُبِل للنشر في 21 / 5 / 2012)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى تقدير أثر الإنفاق الحكومي الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في سوريا خلال الفترة من عام 1980 حتى عام 2009، وكذلك تقدير أثر كل من الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على هذا الناتج خلال نفس الفترة اعتمادا على مفهوم التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، حيث تم اختبار سكون السلاسل الزمنية المستخدمة وتحديد رتبة تكاملها باستخدام اختبار Augmented Dickey–Fuller وتبين أن كل سلسلة على حدا متكاملة من الرتبة الأولى، وباستخدام اختبار Johansen تبين أن هناك علاقة ارتباطية طويلة الأجل بين المتغيرات المستخدمة، حيث توجد علاقة سالبة في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي، بينما توجد علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي الجاري والناتج، وبين الإنفاق الحكومي الكلي والناتج وذلك أيضا في الأجل الطويل، في حين أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغيرات في الأجل القصير، كما أظهرت نتائج اختبار سببية جرانجر وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي بحيث يساهم الإنفاق في تفسير التغيرات في الناتج.

الكلمات المفتاحية: استقرار السلاسل الزمنية، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ، سببية جرانجر.

* مدرس– قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** طالبة دراسات عليا (ماجستير)– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (2) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (2) 2012

Estimating the Impact of Government Spending on Economic Growth in Syria Using Mathematical Modeling

Dr. Khaled Alleto*
Aula Mualla**

(Received 23 / 2 / 2012. Accepted 21 / 5 / 2012)

□ ABSTRACT □

The main objective of the research is to estimate the effect of the government total spending, including current and capital spending, on the gross domestic product in Syria in the period between 1980-2009 , using the concept of Co-integration and error correction model. We have tested the stationary of time series to determine the rank of its co-integration using ADF test ,and the result is that each of them is separately integrated in the first order. Using Johansen test we have found that there is a long-running relation among variables: On one hand, there is a negative relation between capital spending and domestic production, while, on the other hand, there is a positive relation between each of the government total spending, current spending and GDP. The results of ECM point out that there isn't a significant short-running relation among these variables. The results of Granger Causality point out that that there is a long-running causal relation between the government spending and the domestic production.

Key words: Time series stationary, Co-integration, Error correction model, Granger causality.

*Assistant Professor, Department of Statistics, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department of Economy and Planning, Faculty of Economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

يُعدُّ الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق أهداف عديدة وقد تباينت الآراء حول طبيعة دور الدولة من المدرسة التقليدية التي دعت إلى الحرية وعدم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وحصرت وظيفة الدولة بالدفاع والأمن الداخلي وتحقيق العدالة (الدولة الحارسة)، إلى كينز الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد (الدولة المتدخلة)، كما ظهرت أيضاً الدولة المنتجة في الدول التي اتبعت النظام الاشتراكي.

وفي سوريا للدولة دور كبير في الاقتصاد، فقد تدخلت الدولة لدعم الزراعة والصناعة وتقديم الخدمات التعليمية والصحية المجانية وقامت بتنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع العامة، كل ذلك كان يزيد من حجم الإنفاق العام أكثر، وبعد عام 2000 تم إعطاء أهمية أكبر للقطاع الخاص ولدوره في الحياة الاقتصادية وفي هذا البحث سنتناول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في سوريا.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

-ماهي آثار الإنفاق الحكومي الكلي على الناتج المحلي الإجمالي في سوريا؟

-ماهي آثار الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في سوريا؟

-ماهي آثار الإنفاق الحكومي الجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سوريا؟

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث لأن للحكومة في سوريا دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي، والإنفاق هو أحد أهم أدواتها للتدخل لذلك لابد من تقويم هذا الإنفاق وتقويم دوره في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي، خاصة أن القطاع الخاص لايقدم إلا على المشاريع التي تحقق ربح سريع ولايقدم على المشاريع الصناعية التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتطلب فترات طويلة لاسترداد رأسمالها.

ويهدف البحث إلى دراسة أثر كل من الإنفاق الحكومي الكلي، الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، الإنفاق الحكومي الاستثماري، على الناتج المحلي الإجمالي في سوريا.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على أسلوب المنهج الاحصائي باستخدام برنامج Eviews.

فرضيات البحث:

يهدف البحث إلى إثبات صحة أونفي الفرضيات التالية:

1- لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإنفاق الحكومي الكلي والناتج المحلي الإجمالي.

2- لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي.

3- لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات السابقة:

يحاول البحث أن يقف على عدد من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، من أهمها:

(Sjoper,Peter. Government Expenditures Effect on Economic Growth The Case of Sweden,2003)

تناولت الدراسة أثر كل من حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري والتحويلات الحكومية على النمو الاقتصادي في السويد خلال السنوات من 1960 حتى 2001 وقد اعتمدت الدراسة على نموذج مبني على أساس نموذج النمو الداخلي المنشأ، وكانت النتائج كمايلي:

1- هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي وكل من معدل الفائدة والتحولات الحكومية.

2- هناك علاقة عكسية ولكنها ليست ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي العام.

3- هناك علاقة طردية ولكنها ليست ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الاستثماري العام.

(FACCHINI,F.& MELKI,M. Optimal Government Size and Economic Growth in France (1871-2008):An Explanation by the State and Market Failures,2011)

تناولت الدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في فرنسا من خلال سلسلة زمنية طويلة من عام 1871 حتى عام 2008، وكانت النتيجة بأن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في فرنسا وفي هذه الفترة هي علاقة غير خطية على شكل مقلوب U وأن الحجم المثالي للإنفاق الحكومي هو 30% من الناتج المحلي الإجمالي وقد كان الإنفاق عند هذا الحجم في نهايات الأربعينات من القرن الماضي.

(Kweka,Josaphat. Morrissey,Oliver.Government spending and economic growth in Tanzania,2000)

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في تنزانيا باستخدام السلاسل الزمنية وذلك خلال الفترة الزمنية من1996-1965، وكانت النتائج كما يلي:

1- هناك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والنمو الاقتصادي وقد فسر الباحث ذلك بعدم كفاءة القطاع العام في تنزانيا.

2- هناك علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاقتصادي وفسر الباحث ذلك بأن زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي أدت إلى زيادة الدخل والإنفاق الاستهلاكي الخاص.

وفي هذا البحث سندرس أثر كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري على الناتج المحلي الإجمالي في سوريا ومن ثم أثر كل من الإنفاق الحكومي الكلي على هذا الناتج وذلك باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

المدة الزمنية للبحث:

امتدت الدراسة بفترتها الزمنية التي تناولتها من عام 1980 حتى عام 2009 لعدم توفر البيانات بعد ذلك.

مفهوم الإنفاق الحكومي Government Spending:

يعرف الإنفاق الحكومي بأنه نفقة عامة تقوم بها شخصية اعتبارية عامة لتحقيق منفعة عامة، وهناك العديد من الاعتبارات والعوامل التي تساهم معا في تحديد مستوى هذا الإنفاق فمثلا يرى الاقتصادي الألماني Adolf Wagner,1883 أنه إذا حقق أي مجتمع معدل معين من النمو الاقتصادي، فإن هذا سيؤدي إلى إتساع نشاط الدولة

وبالتالي زيادة النفقات العامة، وأن النمو الاقتصادي صاحبه زيادة دور القطاع الصناعي وزيادة ارتباط الأنشطة الاقتصادية بعضها ببعض مما أدى إلى مزيد من التدخل الحكومي لتنظيم تلك الأنشطة، أيضا مع ارتفاع الدخل القومي ازداد الطلب على السلع العامة التي تتصف بمرونة عالية للدخل (سلع الرفاهية)، (Alan Peacock & Jaj Wiseman,1961) وجدا أنه وفي فترات معينة كالحروب والثورات وغيرها يزداد الإنفاق الحكومي، وبعد نهاية هذه الظروف ينخفض مستوى الإنفاق ولكنه لايعود إلى المستوى الذي كان عليه قبل هذه الأحداث، وتلعب طبيعة النظام الاقتصادي (اشتراكي– رأسمالي) في أي بلد دورا كبيرا في تحديد مستوى الإنفاق ومكوناته وفيما إذا كان هذا البلد متقدماً أو نامياً وكذلك قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات والطاقة المالية لهذه الدولة وتعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر الطاقة المالية للدولة، ويقصد بها قدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الفرد، أو بالمقدرة الإنتاجية للدولة، وهي تتوقف على:

1– مستوى النشاط الاقتصادي: كلما زاد تزداد القدرة الضريبية للدولة.

2– نمط توزيع الدخل القومي: كلما كان توزيعه أكثر عدالة، زادت الطاقة الضريبية للدولة.

3– التوزيع القطاعي للدخل القومي: عندما يتركز الدخل في القطاع الزراعي تنخفض الطاقة الضريبية، لأن جزءاً كبيراً من هذا الناتج يستهلك ذاتيا، ولا يباع في الأسواق.

4– كفاءة الجهاز الحكومي: لتحاشي التهرب الضريبي.

5– الحالة الاقتصادية للدولة: تزداد الطاقة الضريبية في حالات الانتعاش والازدهار الاقتصادي، وتقل في حالات الكساد.

ومن الأسباب التي أدت إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات، أن القروض لم تعد مصدراً غير عادي للتمويل وإنما مصدر عادي من كثرة اللجوء إليها، أيضا تؤثر الدورات الاقتصادية على هذا المستوى، حيث تتدخل الدولة في أثناء فترات الكساد من أجل رفع مستوى الطلب الفعلي ويكون هذا التدخل بشكل إعانات اقتصادية أو استثمارات عامة أو شراء سلع وخدمات استهلاكية أو غير ذلك، إضافة إلى اعتبارات عدالة توزيع الدخل والتي يجب أن تراعيها الدولة وتحقق قدراً مقبولاً من العدالة من خلال الإعانات والخدمات المجانية وغير ذلك[1].

مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون أن يرافقه بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، وعكسه الركود والكساد.

ويعرف أيضاً بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، وبالتالي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في الدخل أو الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل أو الناتج في سنة الأساس}} \times 100$$

[1] **ناشد، سوزي، *المالية العامة*. الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2006، 360.**
الخطيب، خالد ؛ شامية ، أحمد، *أسس المالية العامة*. الطبعة الثالثة، داروائل للنشر، سوريا،2007،291.
دراز،حامد؛ عثمان،سعيد؛ أبو دوح، محمد؛ *مبادئ المالية العامة*. الدار الجامعية، مصر، 2003 ، 400.
فرهود، محمد، *مبادئ المالية العامة*. منشورات جامعة حلب، سوريا،2001، 406.

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلاً من التغير في الدخل القومي الإجمالي للتعبير عن معدل النمو الاقتصادي:

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل القومي الحقيقي

عدد السكان

وبالتالي: معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي= معدل نمو الدخل القومي الحقيقي _ معدل النمو السكاني[2].

وفي هذا البحث سندرس النمو الاقتصادي ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على هذا الناتج أهمها الاستثمار سواء الخاص أو العام، ويفرق عادة في هذا المجال بين الدول النامية والمتقدمة حيث وجدت بعض الدراسات أن الاستثمار العام يدعم نمو الناتج المحلي في الدول النامية حيث تقوم الدولة بأعباء التنمية ومشاريع البنية التحتية وغيرها من المشاريع العامة، ولكنه يعيقه في الدول المتقدمة حيث يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، أيضا التقدم العلمي و التكنولوجي يساهم كثيرا في دعم الناتج المحلي علما أن هذه العوامل التقليدية لن تؤدي دورها دون وجود بيئة مؤسساتية تدعمها، هذه المؤسسات تشمل مؤسسات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، مثل مؤسسات التوازن الاقتصادي الكلي–مؤسسات حماية حقوق الملكية– مؤسسات الضمان الاجتماعي– مؤسسات تطبيق القانون– مكافحة الفساد– الديمقراطية وغيرها[3].

نماذج النمو وقدرة الدولة على التأثير في الحياة الاقتصادية:

هناك تنبؤان هامان لنماذج النمو الخارجي:

1– النمو الاقتصادي يحدث كنتيجة للتقدم التكنولوجي والذي يتحدد بشكل خارجي.

2– الناتج لكل فرد سيتقارب بين الدول لأنه وبحسب نماذج النمو الخارجي كنموذج سولو–سوان فإنه في أي حالة ابتدائية سيقترب الاقتصاد نحو حالة الاستقرار، وإذا كان الدخل لكل فرد يحدد من خلال تراكم رأس المال ومعدل تغير تكنولوجي خارجي فقط فإن معدلات النمو بين الدول الغنية والفقيرة يجب أن تتقارب لأن رأس المال يجب أن يكون أكثر إنتاجية في الدول التي فيها ندرة لرأس المال(وذلك طبعاً بحسب نموذج سولو–سوان)، وبتقديم حوافز لتراكم رأس المال في هذه الدول ستنمو بشكل أسرع، وعلى المدى الطويل يكون معدل نمو الناتج يساوي معدل التقدم التكنولوجي وكنتيجة لذلك فإن الفجوة بين البلدان الفقيرة والغنية ستنتهي عبر الزمن، والسياسات الحكومية تؤثر على معدل نمو الناتج بشكل مؤقت أي فقط في مرحلة التحول والانتقال نحو حالة الاستقرار، أما في نماذج النمو الداخلي فإن معدلات النمو في حالتي الاستقرار والانتقال تتحدد بشكل داخلي حتى في الأجل الطويل، أي أن الحكومة تستطيع أن تؤثر على معدلات النمو إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر ويمكن أن تؤثر الحكومة من خلال الإنفاق، فرض الضرائب، توازن الموازنة، وبالتالي تختلف معدلات النمو بين الدول وليس هناك شرط للتقارب[4].

---

[3] **عبد الحميد، عبد المطلب، *النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي*. الدار الجامعية، مصر، 2006، 501.**

[3] **KANDIL, M. *Public Spending And The Macroeconomy, Evidence From Developing And Developed Countries.* International Journal Of Business And Economics, Vol.8, No.2, 2009, P133 – 158. http://www.ijbe.org/table%20of%20content/pdf/vol8-2/vol8-2-03.pdf./31-01-2012/07.40PM/**

[4] **PEVCIN, P. *DOES OPTIMAL SIZE OF GOVERNMENT SPENDING EXIST*. University of Ljubljana, P3. http://scholar.google.com/scholar_url?hl=ar&q=http://archive.scottish.parliament.uk/busiess/committees/enterprise/inquiries/bg/30%2520Sup%2520Evidence.pdf&sa=X&scisig=AAGBfm04jDc8Xm1EnHOpdW3MYe98Dpj-4Q&oi=scholarr/1-2-2012/06.20PM/**

العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

تُعدُّ دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ضرورية خاصة للبلدان النامية التي يرتفع فيها الإنفاق الحكومي ويرافقه عادة ارتفاع في العجز المالي، وبشكل عام لا يوجد معيار نظري يحكم هذه العلاقة، والدراسات التي تناولت العلاقة بينهما مختلفة والكثير منها اعتمدت على المقارنة بين مجموعة من البلدان المتقدمة والنامية، وكانت النتيجة الأساسية لهذه الدراسات هي أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سلبي على النمو (Tanninen,H.1996;Easterly and Rebeo,1993 ;Barro,91;Grier, K. and G. Tullock,1989) كما أن الدراسات التي استخدمت نموذج من البلدان المتقدمة وصلت إلى نفس النتيجة (Hansson, P.& M. Henrekson1994)، في حين وجد بعضهم أن الإنفاق الحكومي غير الإنتاجي ليس له أثر على النمو في الدول المتقدمة وله أثر إيجابي في الدول الأقل تقدماً وذلك من خلال الآثار الخارجية (Lin,S.1994,Ram,R.1986)، أيضاهناك دراسات وجدت أن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم يدعم النمو (Adamu,2003; Yesufy,2000).

(P.Romer1990) وفي دراسة له وباستحدام بيانات لـ 112 دولة في الفترة بين عامي 1985–1996 وجد أن الإنفاق الحكومي الكلي له أثر سلبي ومعنوي بينما الإنفاق الحكومي الاستثماري له أثر موجب، أما (Landau,D.1986) فقد وجد أن كلا من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي له أثر سلبي على النمو أما الإنفاق على التعليم فأثره غير معنوي، وذلك باستخدام بيانات لـ 95 دولة من الدول الأقل تقدماً، وخلافا لما هو متوقع فقد أظهرت نتائج الدراسة في تانزانيا وفي الفترة بين عامي 1965–1996 أن الإنفاق الحكومي الاستثماري لا يدعم النمو وإنما الإنفاق الاستهلاكي هو الذي يدعمه لأنه يساهم في الدخل والاستهلاك الخاص.[5]

ويرى كينز أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي فالزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى زيادة في العمالة، الاستثمار، الربحية من خلال الأثر المضاعف على الطلب الكلي، أما بارو فقد رأى أن الإنفاق على الاستثمار والنشاطات الإنتاجية يمكن أن تدعم النمو بينما الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يعيق النمو[6].

ونلاحظ أن الدراسات التجريبية تعطي نتائج متناقضة وذلك بسبب اختلاف الهيكل الاقتصادي للبلدان التي تطبق عليها هذه الدراسات واختلاف مستوى تقدمها وتطورها، وكما أسلفنا فإنه لاتوجد قاعدة لتحديد هذه النتائج، إضافة إلى أن أولويات الدولة تلعب دورا كبيرا هنا فقد تكون هناك أهداف اجتماعية ترغب الدولة في تحقيقها سواء ساهمت في دعم الناتج أم أعاقته.

هل هناك حجم إنفاق حكومي مثالي؟

مفهوم حجم الإنفاق الحكومي المثالي نشر من قبل (Armey, D. 1995) الذي طور وأصبح يعرف فيما بعد Armey Curve فقد وجد بأن عدم وجود حكومة يسبب حالة من الفوضى بسبب عدم وجود قانون وحقوق ملكية بالتالي هناك حافز قليل جداً للادخار والاستثمار بسبب تهديد نزع الملكية وغير ذلك، بالمقابل إذا كانت كل القرارات تتم

---

[5] **KWEKA, J. ; MORRISSEY O.** ***GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN TANZANIA*****. University of Nottingham, 2000, P3-7,25-26.**
http://www.nottingham.ac.uk/credit/documents/papers/00-06.pdf./1-2-2012/10.15PM/

[6] **SAAD, W. ; KALAKECH, K.** ***THE NATURE OF GOVERNMENT EXPENDITURE AND ITS IMPACT ON SUSTAINABLE ECONOMIC GROWTH*****. Middle Eastern Finance and Economics - Issue 4 ,2009, P39-47. http://www.eurojournals.com/mefe403.pdf./2-2-2012/03.05PM/**

من خلال الحكومة فإن الناتج لكل شخص سيكون منخفض، أما عندما يكون هناك مزيج من القطاعين العام والخاص فإن الناتج لكل شخص سيكون أكبر.

ويرى Barro أن العلاقة بين معدل النمو ونسبة الإنفاق الحكومي على شكل مقلوب U، فعندما يكون حجم القطاع الحكومي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) صغيراً، سيزداد الناتج مع تزايد حجم القطاع الحكومي ويستمر ذلك حتى نقطة معينة تصبح عندها المشاريع الإضافية الممولة من قبل الدولة أقل إنتاجية ويزداد العبء الضريبي، وعند نقطة معينة تكون المنافع الحدية من زيادة الإنفاق الحكومي مساوية للصفر[7].

كما أن أحجاماً مختلفة للقطاع الحكومي لها أثران على النمو الاقتصادي:

الزيادة في الضرائب تخفض معدل النمو من خلال الآثار المثبطة وغير المشجعة، بينما الزيادة في الإنفاق الحكومي ترفع الإنتاجية الحدية لرأس المال والتي تزيد معدلات النمو، القوة الثانية تسيطر عندما يكون حجم القطاع الحكومي صغيراً، والقوة الأولى تسيطر عندما يكون حجم القطاع الحكومي كبيراً، إذا أثر زيادة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي متغير وهناك حجم مثالي لهذا الإنفاق يجب أن يوجد.

وبرأي Barro أن أثر الضرائب على النمو يعتمد أيضا على المستوى الابتدائي للضرائب وكيف تنفق هذه الضرائب، مثلاً: الزيادة في العائدات الضريبية التي تنفق على الخدمات الحكومية الإنتاجية يكون لها أثر إيجابي على النمو عندما يكون المستوى الابتدائي للضرائب منخفض، ولكن عندما يكون مستوى الضرائب مرتفع فإن هذه الزيادة يكون لها أثر سلبي، وهذا ما يسمى growth hill والتي تحدث بسبب أن الزيادة في الضرائب ستخفض العائد الصافي على الاستثمار، ووفق نظريته Tax–smoothing hypothesis فإن الناتج في المستقبل سيكون أعلى بمعدل ضريبة أقل، والإيرادات من الضرائب ستكون أكبر بمعدل ضريبة أقل.

(Heitger, B. 2001) رأى أن زيادة الإنفاق الحكومي التي تأتي من زيادة الاستهلاك تعيق النمو، بينما الزيادة في الإنفاق التي تأتي من الاستثمار يجب أن يكون أثرها إيجابياً على النمو، ويرى أن الإنفاق الحكومي على السلع العامة الصافية (كالقانون مثلاً والدفاع الخارجي والأمن الداخلي) له أثر إيجابي على النمو، ولكن هذا الأثر الإيجابي يبدأ بالتناقص وربما ينعكس ليصبح أثره سلبياً عندما تزيد الحكومة من إنفاقها لتبدأ بتقديم السلع الخاصة وتزاحم القطاع الخاص[8].

الدراسة التطبيقية:

المتغيرات المستخدمة[9] هي:

المتغير التابع هو الناتج المحلي الإجمالي GDP، المتغيرات التفسيرية هي الإنفاق الحكومي الكلي GOV، الإنفاق الحكومي الاستثماري CAPIT، الإنفاق الحكومي الجاري CURR، الاستثمار الخاص INVEST، الاستهلاك الخاص CONS، الصادرات EXPO

---

[7] **PEVCIN, P. *DOES OPTIMAL SIZE OF GOVERNMENT SPENDING EXIST*. مرجع سابق , P5-7.**

[8] **PADA, I.; AKRAM, N. *THE IMPACT OF TAX POLICIES ON ECONOMIC GROWTH.* P3-5,10. http://www.pide.org.pk/psde/25/pdf/Day3/Ihtsham%20ul%20Haq%20Padda .pdf./2-2-2012/05.10PM/**

[9] **حصلنا على الأرقام الثابتة باستخدام سلسلة الأرقام القياسية الموحدة التي استخدمت في نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، مشروع التحديث المؤسساتي و القطاعي في سورية بعد أن تم تحديثها من قبل المؤلفين د. أسامة نجوم و البروفسور جيرارد دوشيين.**

إن البيانات التي نعتمد عليها هي عبارة عن سلاسل زمنية لذلك لابد من اختبار استقرار هذه السلاسل لتجنب الحصول على انحدار زائف، وبالاعتماد على اختبار ADF Augmented Dickey–Fuller كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (1) يبين نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية في مستواها:

المتغير	GDP	GOV	CAPIT	CURR	INVEST	CONS	EXPO
قيمة ADF	-1.001	-1.432	-2.081	-0.951	-1.314	-1.218	-1.999
الاحتمالية	0.9283	0.8293	0.5342	0.9357	0.8642	0.8878	0.5774
القيم الحرجة	-4.3098-عند 1%			-3.5742- عند 5%		-3.222- عند 10%	

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، المكتب المركزي للإحصاء.

حيث نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية ADF المحسوبة أصغر من القيم الحرجة بالنسبة لكل المتغيرات، وبالتالي تكون السلاسل غير مستقرة في مستواها، لذلك أخذنا الفروقات من الدرجة الأولى، وبعد اختبارها كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2) يبين نتائج اختبار ADF للسلاسل الزمنية بعد أخذ الفروقات الأولى:

المتغير	D(GDP)*	D(GOV)	D(CAPIT)**	D(CURR)	D(INVEST)	D(CONS)*	D(EXPO)*
قيمةADF	-4.563	-6.013	-4.715	-6.046	-4.44	-4.701	-3.983
الاحتمالية	0.0063	0.0002	0.0043	0.0002	0.0077	0.0046	0.0225
القيم الحرجة	-4.324- عند 1%			-3.581- عند 5%		-3.225- عند 10%	

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، المكتب المركزي للإحصاء.

*القيم الحرجة لـD(GDP) و D(CONS) وD(EXPO) هي: 4.356- عند 1%، 3.595- عند 5% ، -3.233 عند 10%.

**القيم الحرجة لـ D(CAPIT) هي: 4.339- عند 1%، 3.588- عند 5%، 3.229- عند 10%.

حيث نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية ADF المحسوبة أكبر من القيم الحرجة بالنسبة لكل المتغيرات وهذا يدعونا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بالتالي تكون السلاسل مستقرة.

نلاحظ أن هذه السلاسل غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق وبالتالي فإن كل متغير هو متكامل من الرتبة الأولى I(1) لأن الفرق الأول له متكامل من الرتبة صفر I(0) ، وبحسب نظرية التكامل المشترك فإنه يمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات غير المستقرة، وإذا وجد هذا المزيج الخطي فعلا نقول عن هذه السلاسل أنها متكاملة من نفس الرتبة co–integrated وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات دون الحصول على انحدار زائف، وتسمى العلاقة التي نحصل عليها في هذه الحالة بالعلاقة الارتباطية طويلة الأجل، ويمكن الحصول عليها باستخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك.

تقدير أثر كل من الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي:

سنقوم باختبار العلاقة الارتباطية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص كمتغيرات تفسيرية، وباستخدام اختبار Johansen كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن (اختبار الأثر):

عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الذاتية Eigenvalue	Trace Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	الاحتمالية P-Value
r=0	0.876367	113.7748	69.81889	0.0000
r≤1	0.633534	55.24263	47.85613	0.0087
r≤2	0.474055	27.13488	29.79707	0.0984
r≤3	0.277100	9.143215	15.49471	0.3523
r≤4	0.002058	0.057669	3.841466	0.8102

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة GDP,CAPIT,CURR,CONS,INVEST، المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (4) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن (اختبار القيمة الذاتية الأكبر):

عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الذاتية Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	الاحتمالية P-Value
r=0	0.876367	58.53218	33.87687	0.0000
r≤1	0.633534	28.10775	27.58434	0.0428
r≤2	0.474055	17.99167	21.13162	0.1302
r≤3	0.277100	9.085546	14.26460	0.2791
r≤4	0.002058	0.057669	3.841466	0.8102

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسةGDP,CAPIT,CURR,CONS,INVEST، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ أن كلاً من الاختبارين يشير إلى وجود متجهين للتكامل المشترك، حيث إن القيمة المحسوبة لكل من اختباري الأثر والقيمة الذاتية الأكبر أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم بوجود متجهين للتكامل المشترك.

وتكون علاقة التوازن أي مخرجات اختبار Johansen كما يلي:

GDP=−10,27962INVEST−35,17581CAPIT+23,62205CURR− 90354,27

[−2,87185] [−6,1775] [4,91103]

تمثل القيم بين قوسين احصائية t حيث نلاحظ أن جميع هذه المعلومات معنوية، أي أن هناك مزيج خطي بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري والاستثمار الخاص، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات بحيث تتغير هذه المتغيرات بشكل متشابه ولاتتباعد عن بعضها كثيرا، ونلاحظ وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي، وعلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الجاري والناتج المحلي، ونفسر ذلك بأن الإنفاق الجاري يساهم في دعم النمو من خلال الرواتب والأجور التي تشكل جزءاً هاماً منه، والتي توجه في معظمها للاستهلاك أي أنها تدعم الطلب الفعلي وبالتالي تزيد الناتج، في حين كان أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري سلبي ونفسر ذلك بعدم الكفاءة في استخدام الأموال العامة والبطالة المقنعة والفساد وسرقة المال العام في شركات القطاع العام، حيث إن الكثير من هذه الشركات خاسرة، أما الاستثمار في البنية التحتية فهو إما غير كافي لاحتياجات النمو في سوريا أو أنه لايستغل بالشكل المطلوب سواء من قبل القطاع العام أم الخاص.

إن وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات يدعونا إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ والذي يُعدُّ النموذج المناسب لتمثيل مثل هذه العلاقة، وبالاعتماد على العلاقة التوازنية السابقة كانت نتائج نموذج تصحيح الخطأ كمايلي:

الجدول رقم (5) يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

	المتغير التابع D(GDP)	
المتغير	المعامل	احصائية t
CointEq1	−2,027415	−2,16386
CointEq2	2,349432	2,1492
D(GDP(−1))	1,657245	1,53918
D(CONS(−1))	−2,284879	−1,06991
D(CAPIT(−1))	−5,193927	−1,33941
D(CURR(−1))	1,849788	0.44921
D(INVEST(−1))	−1,121667	−0,57646
C	61340,91	1.78206
Adj. R−squared 0.055646		R−squared 0.300478

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة GDP,CAPIT,CURR,CONS,INVEST، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ أن النموذج ككل غير معنوي وكذلك معلومات المتغيرات المتباطئة غير معنوية (باستثناء قيمة معامل التصحيحCointEq2 وهي سالبة ومعنوية)، بالتالي لاتوجد علاقة بين المتغيرات على المدى القصير، ولكن توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات كما وجدنا، بالتالي يساهم الإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي ولكن آثاره لاتظهر على المدى القصير، وقد قمنا باختبار استقرار البواقي حيث كانت قيمة احصائية ADF=−4,907 والقيم الحرجة هي: 3,699781− عند مستوى معنوية 1%، و2,976− عند مستوى معنوية 5% و2,627− عند مستوى معنوية 10% ، ونلاحظ أن احصائية ADF أكبر من القيم الحرجة بالتالي نقبل الفرض البديل أي أن البواقي مستقرة.

اختبار السببية في الأجل الطويل:

سنقوم باختبار السببية على المدى الطويل اعتمادا على معنوية معاملات التصحيح حيث كانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (7) يبين معنوية معاملات التصحيح:

المتغير التابع	D(GDP)	D(CONS)	D(CAPIT)	D(CURR)	D(INVEST)
حد التصحيح1	−2.027415	−0.660785	−0.008243	0.009942	−0.092888
إحصائية t	−2.16386	−1.14393]	−0.06998	0.05201	−0.78135
حد التصحيح2	2.349432	0.728478	0.032367	−0.014242	0.119952
إحصائية t	2.14920	1.08089	0.23552	−0.06386	0.86482

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة GDP,CAPIT,CURR,CONS,INVEST ، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ أن معامل التصحيح معنوي فقط في معادلة الناتج مما يدل على وجود علاقة سببية على المدى الطويل وباتجاه واحد بين المتغيرات التفسيرية (وهي الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص) والمتغير التابعGDP، ومايهمنا هنا هو الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، أي أن كلاً من الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري يساهم في تفسير التغيرات في الناتج المحلي على المدى الطويل.

تقدير أثر الإنفاق الحكومي الكلي على الناتج المحلي الإجمالي:

سنقوم باختبار العلاقة الارتباطية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الكلي والاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والصادرات كمتغيرات تفسيرية وذلك باستخدام اختبارJohansen حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (8) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن (اختبار الأثر):

عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الذاتية Eigenvalue	Trace Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	الاحتمالية P−Value
r=0	0.854672	109.6258	69.81889	0.0000
r≤1	0.640961	55.62057	47.85613	0.0079
r≤2	0.455110	26.93949	29.79707	0.1031
r≤3	0.298781	9.938723	15.49471	0.2855
r≤4	1.92E−05	0.000537	3.841466	0.9834

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسةGDP,GOV,CONS,INVEST,EXPO ، المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (9) يبين نتائج اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن (اختبار القيمة الذاتية الأكبر):

عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الذاتية Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	الاحتمالية P-Value
r=0	0.854672	54.00526	33.87687	0.0008
r≤1	0.640961	28.68107	27.58434	0.0271
r≤2	0.455110	17.00077	21.13162	0.0748
r≤3	0.298781	9.938185	14.26460	0.3258
r≤4	1.92E-05	0.000537	3.841466	0.4340

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة GDP,GOV,CONS,INVEST,EXPO، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ أن كلاً من الاختبارين يشير إلى وجود متجهين للتكامل المشترك، حيث إن القيمة المحسوبة لكل من اختباري الأثر والقيمة الذاتية الأكبر أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم بوجود متجهين للتكامل المشترك.

وتكون علاقة التوازن أي مخرجات اختبار Johansen كما يلي:

GDP=14,646595CONS−73,6693EXPO+65,83799GOV−1931367

(2.70315) (−5,87325) (5,92989)

تمثل القيم بين قوسين احصائية t حيث نلاحظ أن جميع هذه المعلومات معنوية.

أي أن هناك مزيجاً خطياً بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والاستهلاك الخاص والصادرات، وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ونلاحظ وجود علاقة طردية بين الناتج والإنفاق الحكومي الكلي. وبالاعتماد على العلاقة التوازنية السابقة كانت نتائج نموذج تصحيح الخطأ كمايلي:

الجدول رقم (10) يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

	المتغير التابع D(GDP)	
المتغير	المعامل	احصائية t
CointEq2	−0.159595	−2.40777
D(GDP)	0.756349	0.77653
D(CONS)	−0.133101	−0.10929
D(INVEST)	0.707351	0.31525
D(EXPO)	−1.304369	−0.93964
D(GOV)	−0.917606	−0.41578
C	71528.54	2.21128
R-squared 0.331877	Adj. R-squared 0.098033	

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسةGDP,GOV,CONS,INVEST,EXPO ، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ أن النموذج ككل غير معنوي وكذلك معلومات المتغيرات المتباطئة غير معنوية (باستثناء قيمة معامل التصحيح CointEq2 وهي سالبة وذات دلالة احصائية) بالتالي لاتوجد علاقة بين المتغيرات على المدى القصير، ولكن توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات كما وجدنا، وباختبار استقرار البواقي كانت قيمة احصائية ADF=−4,964 والقيم الحرجة هي: 3,699781− عند مستوى معنوية 1%، و2,976− عند مستوى معنوية 5% و2,627− عند مستوى معنوية 10% ، ونلاحظ أن احصائية ADF أكبر من القيم الحرجة بالتالي نقبل الفرض البديل أي أن البواقي مستقرة.

اختبار السببية في الأجل الطويل:

سنقوم باختبار السببية على المدى الطويل اعتمادا على معنوية معاملات التصحيح حيث كانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (12) يبين معنوية معاملات التصحيح:

المتغير التابع	D(GDP)	D(INVEST)	D(CONS)	D(GOV)	D(EXPO)
حد التصحيح1	−1.900447	−0.005428	−0.441887	−0.037456	−0.951220
إحصائية t	−2.41735	−0.05765	−0.86261	−0.15381	−2.76589
حد التصحيح2	−0.159595	−0.000398	−0.036876	−0.002227	−0.081695
إحصائية t	−2.40777	−0.05016	−0.85382	−0.10845	−2.81750

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة GDP,GOV,CONS,INVEST,EXPO، المكتب المركزي للإحصاء.

نلاحظ أن معامل التصحيح معنوي في معادلة الناتج مما يدل على وجود علاقة سببية على المدى الطويل بين المتغيرات التفسيرية (وهي الإنفاق الحكومي الكلي والاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والصادرات) والمتغير التابعGDP، ومايهمنا هنا هو الإنفاق الحكومي الكلي، أي أن كلاً من الإنفاق الحكومي الكلي يساهم في تفسير التغيرات في الناتج المحلي على المدى الطويل، كما أنه معنوي في معادلة الصادرات بالتالي أيضا توجدعلاقة سببية على المدى الطويل بين المتغيرات التفسيرية (وهي الإنفاق الحكومي الكلي والاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص والناتج) والمتغير التابع وهو هنا الصادرات حيث تساهم هذه المتغيرات في تفسير التقلبات في الصادرات، وبالتالي هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين الصادرات والناتج.

اختبار السببية في الأجل القصير:

سنقوم باختبار العلاقة السببية على المدى القصير بين الإنفاق الحكومي (الكلي والجاري والاستثماري) والناتج المحلي الإجمالي اعتمادا على سببية Granger ، وبإدخال فجوة زمنية قدرها ثلاث سنوات كانت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (13) يبين نتائج اختبار سببية جرانجر في الأجل القصير

فرضية العدم	احصائية F	الاحتمالية	فرضية العدم	احصائية F	الاحتمالية
GOV لايسبب GDP	0.62314	0.6083	GOV لايسبب CAPIT	1.14129	0.3565
GDP لايسبب GOV	0.24414	0.8645	CAPIT لايسبب GOV	0.68504	0.5716
CAPIT لايسبب GDP	1.47746	0.2509	GOV لايسبب CURR	1.14419	0.3555
GDP لايسبب CAPIT	0.65251	0.5907	CURR لايسبب GOV	1.68964	0.2013
CURR لايسبب GDP	0.52985	0.667	CAPIT لايسبب CURR	0.68549	0.5714
GDP لايسبب CURR	0.66425	0.5837	CURR لايسبب CAPIT	1.68689	0.2019

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة GDP,GOV,CAPIT,CURR، المكتب المركزي للإحصاء.

حيث نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات على المدى القصير.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري والاستثمار الخاص كمتغيرات تفسيرية.

2- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنفاق الحكومي الكلي والاستهلاك الخاص والصادرات كمتغيرات تفسيرية.

3- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الكلي والناتج المحلي الإجمالي.

4- توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي.

5- توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي الجاري والناتج المحلي الإجمالي.

6- في الأجل القصير، لاتظهر آثار الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي وهذا ماأظهرته نتائج نموذجي تصحيح الخطأ.

7- السببية: أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين الإنفاق والناتج المحلي، بحيث يمكن القول أن كلا من الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والكلي يساهم في تفسير التقلبات في الناتج.

التوصيات:

1- العمل على رفع مستويات الرواتب والأجور في القطاع العام لأنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي وزيادة الناتج، حيث بينت الدراسة الأثر الإيجابي للإنفاق الجاري على الناتج والمكون الأساسي لهذا الإنفاق هو الرواتب والأجور، ويجب دعم الطبقة الوسطى في سوريا.

2- العمل على زيادة فعالية الإنفاق الاستثماري من خلال مكافحة هدر المال العام والفساد وتطوير كفاءة وإنتاجية موظفي القطاع العام ومكافحة مايسمى البطالة المقنعة، فشركات القطاع العام في سوريا تعاني من مشاكل كثيرة كالهدر وضعف كفاءة الموظفين وتخلف الإدارة، بالتالي إذا قمنا بمعالجة هذه المشاكل سنحصل على نتائج أفضل.

3- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي الاستثماري فهناك مشاريع استثمارية قد يكون القطاع الخاص أقدر على القيام بها لذلك يجب تركها له كمعامل الكونسروة مثلاً وغيرها، وأن تتوجه الاستثمارات الحكومية نحو الاستثمارات الإنتاجية كثيفة رأس المال والتي قد لايقدم عليها القطاع الخاص لأنها لاتحقق ربح سريع وتحتاج لفترات طويلة لاسترداد رأس المال.

4- دعم القطاع العام ومحاولة إصلاحه وليس التخلي عنه، ومعرفة أسباب خسارة بعض شركاته والتي ربما تعود إلى عدم رغبة بعضهم بوجود قطاع عام ناجح وليس بسبب فشل سياسة القطاع العام، ومكافحة الهدر في المؤسسات الخدمية للحصول على نتائج أفضل.

5- لانستطيع أن نتجاهل أن الدولة تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى اجتماعية كالتعليم والصحة وغير ذلك، ولاندعو إلى أن تتخلى الدولة عن مثل هذه الأهداف بحجة تحقيق معدلات نمو عالية على حساب عدالة توزيع الدخل، وإنما ندعو إلى توجيه هذه النفقات بحيث تساهم فعلا في تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة.

6- يجب على الدولة أن تضع أهدافاً محددة وأن ترتب أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

7- الحكم على أداء القطاع العام من خلال تقويمه لفترات طويلة وعدم الحكم على أدائه في الأجل القصير.

المراجع:

1- ناشد، سوزي، *المالية العامة*. منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2006، 360.

2- الخطيب، خالد ؛ شامية، أحمد، *أسس المالية العامة*. دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة،2007، 291.

3- دراز، حامد؛ عثمان، سعيد؛ أبودوح، محمد؛ *مبادئ المالية العامة*. الدار الجامعية،2003، 400.

4- فرهود، محمد، *مبادئ المالية العامة*. منشورات جامعة حلب،2001، 406.

5- عبد الحميد، عبد المطلب، *النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي*. الدار الجامعية،2006،501.

6- KANDIL, M. *PUBLIC SPENDING AND THE MACROECONOMY, EVIDENCE FROM DEVELOPING AND DEVELOPED COUNTRIES*. International Journal of Business and Economics,Vol.8,No.2,2009, 133 –158.
http://www.ijbe.org/table%20of%20content/pdf/vol8-2/vol8-2-03.pdf.

7- PEVCIN, P. *DOES OPTIMAL SIZE OF GOVERNMENT SPENDING EXIST*. University of Ljubljana, 3-7.
http://scholar.google.com/scholar_url?hl=ar&q=http://archive.scottish.parliament.uk/bsiess/committees/enterprise/inquiries/bg/30%2520Sup%2520Evidence.pdf&sa=X&scisig=AAGBfm04jDc8Xm1EnHOpdW3MYe98Dpj-4Q&oi=scholarr

8- KWEKA, J.; MORRISSEY, O. *GOVERNMENT SPENDING AND ECONOMIC GROWTH IN TANZANIA*. University of Nottingham,2000, 3-7,25-26.
http://www.nottingham.ac.uk/credit/documents/papers/00-06.pdf.

9-SAAD, W. ; KALAKECH, K. *THE NATURE OF GOVERNMENT EXPENDITURE AND ITS IMPACT ON SUSTAINABLE ECONOMIC GROWTH*. Middle Eastern Finance and Economics - Issue 4 ,2009, 39-47.
http://www.eurojournals.com/mefe_4_03.pdf.

10- PADA, I.; AKRAM, N. *THE IMPACT OF TAX POLICIES ON ECONOMIC GROWTH*. 3-5,10.
http://www.pide.org.pk/psde/25/pdf/Day3/Ihtsham%20ul%20Haq%20Padda .pdf.

الملاحق:

جدول يبين السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة :(الأرقام بملايين الليرات)

CONS	INVEST	IMPO	CURR	CAPIT	GOV	GDP	YEAR
57386.44	8642.373	29057.63	24728.81	24257.63	48988.14	87794.92	1980
69610.14	8592.754	30065.22	24202.9	19969.57	44173.91	96365.22	1981
63026.76	866.1972	23894.37	23591.55	23373.24	46964.79	99333.8	1982
67758.9	7816.438	26810.96	25576.71	25576.71	51031.51	100067.1	1983
60170.89	7982.278	22889.87	29668.35	22594.94	52264.56	95369.62	1984
66646.34	8232.927	25823.17	28717.07	23701.22	52419.51	101493.9	1985
65073.79	10235.92	21584.47	23793.2	18769.9	42564.08	97022.33	1986
75766.15	8910	28426.92	18611.54	13467.69	32079.23	98240	1987
91426.95	6131.138	28963.47	17763.47	13101.8	30865.27	111405.4	1988
68794.66	8463.592	30522.82	17184.47	10485.44	27669.9	101403.9	1989
224864.6	29784.15	91463.41	52414.63	23720.73	76135.37	327229.3	1990
260542.7	35661.8	112282	64287.64	26822.47	91110.11	350071.9	1991
276964.6	58786.87	141262.6	62172.73	28120.2	90292.93	375383.8	1992
278897.2	61212.84	155267.9	58377.06	37188.07	95565.14	379591.7	1993
276877	69763.49	182327	60996.03	51603.17	112599.2	401667.5	1994
272045.3	62892.09	155834.5	63216.55	48810.07	112026.6	410773.4	1995
322189.5	56341.45	173115.1	63686.18	52196.05	115882.2	454511.2	1996
332523.2	42165.16	162592.9	75161.94	58349.03	133511	481012.3	1997
354674	43774.03	158579.9	75188.96	61231.17	136420.1	513275.3	1998
381368.2	41206.62	173537.1	80745.7	58997.35	139743	542445	1999
698489	69220.73	321790.2	184508.5	115726.8	300235.4	1102371	2000
704452.4	96455.95	353444	196142.9	131035.7	327178.6	1159533	2001
712047.1	95737.65	381383.5	209801.2	159668.2	369469.4	1195905	2002
729885.4	99591.01	354102.2	225595.5	171766.3	397361.8	1199174	2003
861741.5	169872.3	507644.7	264358.5	166646.8	431005.3	1333982	2004
993118	184019	588876	277044	154358	431402	1479667	2005
1247407	221452.2	675096.7	352457.8	196096.7	548554.4	1894416	2006
1268330	248743.6	812311.7	346486.2	207270.2	553756.4	2146622	2007
1287901	231783.3	832449.1	347525	160247.2	507772.2	2263944	2008
1346946	229009.8	700587.5	394803.6	189636.6	584440.2	2249242	2009

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية وسلسلة الأرقام القياسية الموحدة التي استخدمت في نشرة اتجاهات الاقتصاد السوري، مشروع التحديث المؤسساتي و القطاعي في سورية بعد أن تم تحديثها من قبل المؤلفين د. أسامة نجوم والبروفسور جيرارد دوشيين.